اسباب الاحتلال البريطاني

(٩)

ذكرنا في الفصل السابق ان الخديوي اضطرّ اضطراراً ان يردّ عرابي الى نظارة الحربيّة خوفاً منهُ وان الحكومة الانكليزيّة رأت حينئذٍ انها لا تستطيع التغلُّب على عرابي الاّ بالقوة

وذكر لورد كروس نقلاً عن المحررات الرسميّة ان اهالي القطر عدّوا رجوع عرابي الى نظارة الحربيّة فوزاً لهم ودليلاً على قرب طرد الاجانب كلهم من البلاد واسترجاعهم لاطيانهم التي اشتراها منهم الاوربيون او ارتهنوها وانقاء ديون الحكومة. وهاجر كثيرون من المسيحيين وطلب الانكليز نزلاء الاسكندريّة من حكومتهم ان تبادر الى حمايتهم وارسل السر تشارلس كوكسن يقول ان كل يوم تأخر فيهِ انكلترا يزيد عنفوان الجنود وعبثهم بالنظام. وجعل القبّاط يكرهون الاهالي على ختم عريضة يطلبون بها خلع الخديوي وطلب رئيس المجلس من النواب ان يعودوا الى بيوتهم لكي لا يجبروا على امضاء تلك العريضة ووقفت اشغال الحكومة كلها الاّ في نظارة الحربيّة واستولى الذعر على البلاد كلها. وارسل السر ادورد ملت الى حكومتهِ يقول انهُ يخشى في كل ساعة من حدوث ثورة على المسيحيين. وثبت حينئذٍ ان الحكومة المصرية لم تعد قادرة على حماية المصالح المالية الاوربية وان السلطة صارت في يد الحزب العسكري وانهُ لا بد من المداخلة الاجنبيّة

وكانت الدولة العلية تتمنّى منذ عهد طويل ارجاع القطر المصري اليها وقد ملأت دواوين اوربا بالاحتجاج تلو الاحتجاج على مداخلة الاوربيين في الشؤون المصرية وعلى اغفالهم سلطة الباب العالي في مصر فكانت الفرصة حينئذٍ لتعيد الدولة سلطتها فانّ الخديوي وانكلترا وفرنسا حاولوا اصلاح الحال من غير الالتجاء اليها ففشلوا وكانت الدول الاوربيّة كلها ما خلا فرنسا تودّ الالتجاء اليها لاخماد الثورة المصرية

ولكن رجال الحكومة العثمانية لا يغتنمون الفرص حالما تسنح لهم بل يضعون العقاب بايديهم في سبيلهم. وكانت فرنسا قد عدلت عن اعتراضها على مداخلة الباب العالي وطلبت ان تُحلّ المسألة المصريّة بواسطة مؤتمر دولي والباب العالي يكره الالتجاء الى المؤتمرات فارسل مأموراً سامياً الى مصر وهو درويش باشا حاسباً انهُ يسكّن الاضطراب ويرد المياه الى مجاريها فلا يبقى داعٍ للمؤتمر وارسل مع درويش باشا اسعد افندي. وفُرض على الاول منهما ان يحاسن الخديوي ويضاد عرابي وعلى الثاني ان يفعل على الضد من ذلك فيحاسن

عرابي ويقاد الخديوي وأمر كلٌّ منهما ان يخاطب الاستانة رأساً لكي لا يتفقا على شيء . وأمر درويش باشا ان يستشير قناصل المانيا والنمسا وايطاليا ويستعين بهم وأمر اسعد افندي ان يبذل جهده في احباط دسائس الاوربيين . وأمر درويش باشا ايضاً ان يقبض على عرابي ورؤساء حزبه ويرسلهم الى الاستانة ويبطل مجلس النوّاب ويقلل نفوذ الخديوي ويزيد نفوذ السلطان ويطلب الجنود من الاستانة اذا رأى موجباً لذلك . وأمر اسعد افندي ان يشكر وجوه القطر واعيانهُ على اخلاصهم للسدّة السلطانية وان يؤكد لهم ان السلطان لا ينوي تقليل السلطة المعطاة للخديوي بالفرمانات وان ارسال الجنود الى مصر رأي سيئ وخيم

وكان الباب العالي يكره ارسال جنودهِ الى مصر لمحاربة الجنود المصرية ويود ان يقنع المصريين انهُ بحميهم من اعتداء الاوربيين

وجاء وفد من العلماء الى درويش باشا في ١٠ يونيو وقام واحد منهم خطيباً وجعل يمدح الجيش لانهُ حفظ البلاد من طمع الكفار . فنهض درويش باشا وقال للحضور انهُ اتى ليأمر بما يراهُ لازماً لا ليؤمر وامسك رجل من حاشيتهِ بذلك العالم واخرجهُ من مجلسهِ

وظهر حينئذٍ كأن السلطة ستخرج من يد الجيش ولكن حدث حادث ثبت منهُ انهُ لا يمكن حفظ البلاد من غير الالتجاء الى الجيش

كان اهالي الاسكندرية قد اظهروا العداء للاوربيين وجعلوا يهينونهم ويعتدون عليهم في الشوارع . وحذّر رجل من الاهالي احد اليونانيين في ٩ يونيو قائلاً ان اولاد العرب عازمون على ذبح النصارى . وجال بعض الرعاع في الشوارع في اليوم التالي وهم ينادون "آخرتكم يا نصارى" . وفي الحادي عشر من يونيو حدثت المذابح في ثلاثة اماكن في وقت واحد . وقد اتّهم البعض عرابي بانهُ امر بهذهِ المذابح واتهم غيرهم الخديوي وفي جملة الذين اتهموهُ بذلك المستر بلنت . وقال لورد كرومر ان الذين بحثوا البحث المدقق في هذه المسألة لم يجدوا اقل دليل على انهُ كان للخديوي يدٌ فيها ومن رأي السر ادورد ملت ان عرابي لم يأمر بها وانها جاءت من تلقاء نفسها كنتيجة للاضطراب الذي كان مسئولاً حينئذٍ وايّد لورد كرومر رأيهُ ولكنهُ لم يبرئ عرابي وانصارهُ من المسؤلية الادبيّة لانهم هم الذين اثاروا البغض للاجانب في نفوس رعاع الاهالي

وفي ١٣ يونيو ارسل السر ادورد ملت الى لورد غرانفل ان مساعي درويش باشا اخفقت فاضطر ان يسلّم بقوة عرابي وان يحمل معهُ مسؤلية اجراء اوامر الخديوي . ثم

وزّع النياشين على حزب عرابي وعلى حزب الخديوي على السواء لكن هيبتهُ سقطت ولم يزرهُ احد من ضباط الجيش . وفي ذلك الوقت نفسهِ اخبر المابين لورد دفرن ان عرابي خضع خضوعاً تامًّا وان الامن عاد الى نصابهِ واخبر موزورس باشا لورد غرانفل ان السلطان انعم على عرابي بالنشان المجيدي الاول وان عرابي اعرب عن شكرهِ وولائهِ للسدّة السلطانية فلم يبقَ وجه لانشغال البال

ويظهر عدم خضوع عرابي من انهُ اشار على درويش باشا في ٥ يوليو بالخروج من القطر المصري . وقال لهُ احمد افندي في ٨ يوليو ان السلطان يدعوهُ للذهاب الى الاستانة فابى اجابة الدعوة واخيرًا اعترف وزير الخارجية العثمانية للورد دفرن ان عرابي جاهر بالعصيان

وثبت حينئذٍ ان لا بدَّ من عمل ما والاَّ شملت الثورة البلاد كلها وقد بلغ عدد المهاجرين من القطر المصري في ١٧ يونيو ١٤٠٠٠ وبقي ٦٠٠٠ ينتظرون السفن ليخرجوا بها من القطر . وفي ٢٦ يونيو قتل الرعاع عشرة من اليونان وثلاثة من اليهود في بنها واشار عرابي باستصفاء اموال كل الاوربيين الذين يغادرون القطر المصري . وعرض السر ادورد ملت حينئذٍ واضطر ان يغادر القطر وهو يظن ان السم دُسَّ لهُ فعدد تناهُ

ونتج من مذبحة الاسكندرية ان اسرعت الدول الاوربية الى تلافي الخطب فقال المسيو ده فرسينه ان عقد المؤتمر صار ضربة لازب فلا بدَّ من عقدهِ من غير ابطاء وعرضت فرنسا وانكلترا على الدول ان يساعدنهما في اقناع السلطان بان يرسل جنودًا الى مصر تساعد الخديوي على حفظ سلطتهِ بشرط ان لا يتعرَّض لحقوق الممنوحة للخديوي بالفرمانات السلطانية ولا للمعاهدات الدولية الحاضرة ولا تقيم الجنود العثمانية في القطر المصري اكثر من شهر الاَّ اذا طلب الخديوي ذلك وصادقت الدول الاوربية العظمى على طلبهِ . والحكومة المصرية تتحمل نفقات هؤلاء الجنود . واخيرًا قرَّ القرار على عقد مؤتمر دولي للاتفاق على ما يجب عملهُ فعقد المؤتمر في الاستانة ولم يحضرهُ معتمد من قبل الدولة العلية

وبينما كان المؤتمر يبحث في كيفية ارسال الجنود العثمانية الى القطر المصري كانت احوال القطر صائرة من ردي الى اردأ وثبت للملا ان الحكومة كلها صارت في يد عرابي حتى قال بسمارك ان عرابي صار قوة يجب ان يحسب حسابها " avec lequel il fallait compter "

وقال المسيو ده فرسينه انهُ يمكن اصلاح الحال بالاتفاق مع عرابي لكن انكلترا اجابتهُ قائلة انهُ لا يمكن اصلاح الحال ما لم يستقط عرابي والحزب العسكري

واسند الخديوي رئاسة النظار الى راغب باشا وجعل عرابي ناظرًا للحربية وكان ذلك

بثورة فتصلي نابلي والنمسا فلم يفلح راغب باشا في تسكين ثورة الحزب العسكري ورد النظام الى البلاد

وكانت الحكومة الانكليزية والامة الانكليزية قد رأتا ان المساعي السياسية لا تجدي نفعاً وانهُ لا يمكن اخماد الثورة الاَّ بالقوة . وقد بلغ نظارة البحرية من اوائل يوليو ان عرابي آخذ في تحصين طوابي الاسكندرية ووضع المدافع فيها في وجه العمارة الانكليزية وقد امر السلطان بمنع هذا التحصين وعُمل بامره مدة ثم أُعيد التحصين وزيد عدد الحامية . واجتمع مجلس النظار في ٤ يوليو وتكلم فيهِ عرابي وحمل حملة منكرة على السلطان وامر ضباط الجيش ان ينقطعوا عن زيارة درويش باشا وقيل لدرويش باشا ان مهمتهُ قد انقضت

وأمر لورد السترامبر العمارة الانكليزية ان يمنع الاستمرار على تحصين الاسكندرية واذا لم يمتنع فعليهِ ان يخرب الاستحكامات ويسكت المدافع اذا اطلقت عليهِ النار . وأخبرت الحكومة الفرنسوية بذلك وطُلب منها ان تشارك انكلترا . وأخبرت سائر الدول ايضاً . فقال المسيو ده فرسينه لسفير انكلترا ان الحكومة الفرنسوية لا يمكنها ان تأمر اسطولها ليشارك الاسطول الانكليزي لان ذلك يعد بمثابة فتح حرب على مصر والحكومة الفرنسوية لا تستطيع ان تفتح حرباً من غير مصادقة مجلس النواب

وفي ٦ يوليو ارسل لورد السترالي قوندان الحامية في الاسكندرية يطلب منهُ ان ينقطع عن انشاء الاستحكامات فاجاب انهُ لم يعمل شيئاً جديداً وصادق درويش باشا على ذلك . وأُعيد تحصين الطوابي في ٩ يوليو فبعث لورد السترالي قناصل الدول الذين في الاسكندرية يعلمهم انهُ عازم على اطلاق المدافع على الحصون ما لم تسلم لهُ الطوابي المشرفة على البوغاز في اربع وعشرين ساعة وأعلمت دول اوربا بذلك . فاجاب السلطان انهُ يرسل الجواب الى لورد دفرن في ١١ يوليو الساعة الخامسة وعيَّن صدراً جديداً فزار لورد دفرن وقال لهُ انهُ يأتيهِ بالجواب النهائي لحلّ المسألة المصرية في ١٢ يوليو

وغني عن البيان ان اصحاب الديون المصرية من الفرنسويين والانكليز كبيت روتشيلد وغيرهم كان لهم في القطر المصري نحو مئة مليون جنيه ديناً على الحكومة المصرية . وعندهم ان اكبر ضامن لهذا الدين ان تحتل انكلترا القطر المصري وتراقب شؤونهُ المالية والأقاموالهم كلها في خطر من الضياع فلا يستغرب منهم ان يبذلوا كل الوسائل في اوربا لحمل انكلترا على احتلال القطر المصري وان يبذلوا ايضاً كل الوسائل في الاستانة لجعل رجال الدولة يغضون الطرف ويسوّفون البحث الى ان ينقضي الامر على ما يريد اصحاب الدين . هذا هو

الحق المعقول لكل ما حدث وقد صرّح لورد كرومر ببعضه واقام الادلة عليه من المحررات الرسمية كما تقدم وكما سيجيء

ومن يوم ابتدأ اسمعيل باشا يستدين الاموال الطائلة من اوربا وضع اساس المراقبة الاوربية او الاحتلال الانكليزي نعم ان المراقبة والاحتلال ليسا فرضاً واجباً على كل بلاد تستدين الاموال من غيرها ولكنهما يصيران واجبين اذا ساءت احوال البلاد وخاف الدائنون على اموالهم فلما كثفت مصر باستدانة الاموال اللازمة لتثمير خيراتها الطبيعية وعرفت كيف تحسن ادارتها حتى ترقي تلك الاموال او انساطها في مواعيدها لما كان ثمت موجب للاحتلال ولا للمراقبة · والآن اذا استمرّ النظام وحسن الادارة رأمن الرجوع الى الفوضى الماضية او الى خلل الاحكام لا يبقى داعٍ للاحتلال ولا للمراقبة · ولكن يخشى من ان الغرور والطيش يحملان بعض المتصدين للزعامة حتى يغرّروا بالبلاد فيعيدوا اليها الحال التي نجت منهُ وحينئذٍ لتوطّد اقدام الاحتلال الى ما شاء الله · ويخشى ايضاً من ان بعض الاقنين او المستأجرين بالاموال الاوربية يزيّنون الحال للذين يغرّون باموالهم فيصخبون ويقلقون راحة السكان ويحملونهم على اعمال تخيف اصحاب الديون او تجعلهم يتذرّعون بها الى إجبار حكوماتهم على ادامة الاحتلال لانهم لا ينتظرون ضماناً لاموالهم اقوى منهُ · ولقد رأينا من حين نظرنا في المسألة المصرية انها مسألة مالية المال ولدها والمال دعا الى تعقيدها وادامتها فجاءت اقوال لورد كرومر مؤيدةً لذلك وقولهُ فصل الخطاب في هذا الباب فعلى الذين يودون ان تجلي انكلترا عن القطر المصري ان يبذلوا جهدهم في توطيد دعائم الامن في البلاد اولاً حتى يأمن اصحاب الديون على ديونهم

هذا وقد ذكر لورد كرومر في تقريره انهُ شرع في ضرب طوابي الاسكندرية في الحادي عشر من شهر يوليو الساعة السابعة صباحاً ولم تأتِ الساعة ٥ ونصف بعد الظهر حتى اسكت البطريات كلها وفي اليوم التالي خرجت الحامية المصرية من الاسكندرية بعد ان احرقتها واقبل الرعاع على نهبها وقُتل جمهور من الاوربيين · ولام لورد كرومر حكومتهُ لانها لم تبادر الى انزال الجنود الى الاسكندرية لمنع امتداد النار فيها ومنع الرعاع من نهبها · ولكنهُ برّرها في ضربها بدعوى ان قمع الثورة العرابية كان امرًا واجباً ولما احجمت عنهُ تركيا وفرنسا صارت انكلترا مطالبة بهِ وحدها